مراكز الموت البطئ:

وصمة عار في جبين فرنسا الإستعمارية

د. أحسن بومالي
جامعة الجزائر

إتخذت حكومة فرنسا الإشتراكية في مطلع سنة 1957 قرارا خطيرا يقضي بتطبيق شكل جديد من أشكال حرب الإبادة الجماعية في الجزائر، استهدفت الشعب الجزائري برمته من خلال إبعاد مئات الآلاف من العائلات الجزائرية عن أراضيها و ديارها بعد أن هدمت قراها، و خربت مزارعها، وأتلفت أرزاقها، و أرغم سكانها على الإحتشاد في مراكز أطلق عليها عدة تسميات، من بينها "مراكز التجمع" "المحتشدات"، "مراكز الموت البطئ" وهو الإسم الذي فضلنا أن نطلقه عليها لأنه نفس الإسم الذي كانت تطلقه عليها أجهزة الثورة و الشعب معا[1].

لجأت الحكومة الإشتراكية إلى هذا الإجراء بعد أن جربت في مطلع الثورة التحريرية السجون والمعتقلات والمراكز الأمنية المختلفة التي كانت تستقبل يوميا عددا كبيرا من المعتقلين من ذوي الأعمار المختلفة من رجال ونساء و أطفال وشيوخ، حيث يقيمون فيها و يتعرضون لأساليب الاستنطاق والتعذيب الوحشي[2]. بالإضافة إلى جهودها العسكرية والسياسية والديبلوماسية المحنكة، وكان مما دفعها إلى هذا الإجراء الجديد هو توسع المد الثوري، و النجاح الديبلوماسي الذي حققته جبهة التحرير الوطني على الصعيد الدولي نتيجة التنظيمات العسكرية و السياسية

و الإستراتيجية العامة التي وضعها قادة الثورة التحريرية في مؤتمر الصومام المنعقد بالولاية الثالثة في 20 أوت 1956.

وهكذا أعطت الحكومة الإشتراكية الضوء الأخضر للسلطات العسكرية في الجزائر لتضاعف من نشاطاتها القمعية، و لتمارس البطش والإرهاب والحصار الشديد للشعب الجزائري[3]،بحيث أصبحت حرب الإبادة الجماعية هي الأسلوب المتبع لدى جنرالات فرنسا قصد فصل الثورة عن الشعب، و التقليل من فعاليتها ، و ذلك من خلال الترحيل الإجباري للمواطنين القاطنين بالأماكن الإستراتيجية لتمركز جيش التحرير الوطني في الجبال والغابات، وكل المناطق التي تمتاز بتضاريسها الوعرة، ويصعب على الجيش الاستعماري مراقبتها والسيطرة عليها. كما شملت تلك المناطق التي أصبحت تدعى بالمناطق المحرمة مناطق الحدود الجزائرية - المغربية. حيث قامت القوات الاستعمارية الفرنسية بإخلاء المناطق المذكورة من السكان الذي جمعتهم في محتشدات كقطعان للغنم بعد أن دمرت قراهم عن آخرها[4].

ولم تكتف السلطات الاستعمارية بترحيل السكان عن المناطق المحرمة ولكنها أقامت حولها أبراج للمراقبة و مراكز عسكرية مزودة بآليات الدمار، ووسائل الاتصال الحديثة. بحيث أصبحت تلك المناطق تخضع لمراقبة الجيش الاستعماري باستمرار بالليل

و النهار، وكانت أدنى حركة تلاحظ فوق ترابها تصب عليها وابل من القنابل بواسطة الطائرات و المدافع المختلفة العييارات من البر والبحر إن كانت المنطقة ساحلية. بالإضافة إلى تعرضها من حين لآخر لعمليات عسكرية كبيرة لمحاصرتها وتمشيطها[5].

وقد رافق تطبيق قرار جمع سكان المناطق المحرمة في محتشدات عملية حظر التجول عبر القرى والمدن الجزائرية، وبقي هذا الإجراء ساري المفعول إلى غاية الاستقلال، حيث أصبح حظر التجول الذي كان فيما مضى مؤقتا بحيث يفرض على إثر العمليات الفدائية، وإجراءات التفتيش الدقيقة، أصبح يفرض امتداده باستمرار من قبيل غروب الشمس إلى مطلعها. كما طبق على الطرق الرئيسية، فكان كل مواطن يضطر إلى المرور خلال مدة حظر التجول يتعرض للقتل من قبل الحواجز العسكرية. أما الطرق الثانوية فلا يجوز استعمالها إلا بترخيص من قبل المصلحة الإدارية المختصة (S.A.S)[6].

من أهداف تجميع السكان:

كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية تتظاهر عند انطلاقتها في عملية تجميع السكان أن ذلك يرجع لأسباب إنسانية، و لظروف أمنية، و أن الهدف منها هو تحرير السكان من إرهاب الثوار (المجاهدين) و حمايتهم بشكل فعال، وتحسين أوضاعهم

الاجتماعية. و لكن الواقع أثبت عكس ذلك بحيث تلاشت تماما الأهداف ذات المظهر الإنساني، ولم يبق سوى متطلبات العمل العسكري الذي طغى على كل الاعتبارات. كما سيتبين من خلال التزايد المستمر في تجميع السكان حول المراكز العسكرية.

وقد اتضح بما لا يدع مجالا للشك أن الأهداف التي كانت السلطات الاستعمارية تسعى لتحقيقها بكل الوسائل بعيدة كل البعد عن الأهداف التي كانت قد أعلنت عنها للرأي العام الداخلي والدولي.

من بين الأهداف التي وضعتها لتحقيقها فعليا في الميدان، نذكر ما يلي:

1 - حماية المراكز العسكرية التي تكون منعزلة بإقامة مراكز التجمع حولها قصد احتمائها بالسكان المحتشدين من هجومات جيش التحرير الوطني.

2 - فصل السكان عن جيش التحرير الوطني بتطبيق تعاليم ماوتسي تونغ (Mao.tsé -Toung) التي تقول: "أن الجيش الشعبي يجب أن يعتبر وسط السكان كأنه السمك وسط الماء، و ما دمنا لا نستطيع ملاحقة المقاتلين فعلينا أن نفرغ الماء". و عملية الحشود التي قامت بها مصلحة العمل النفساني كما يعترف بذلك ضابط فرنسي إنما هي عملية تفريغ الماء حتى يموت السمك[7].

و قد أكدت هذا الهدف جريدة"France-Soir" الفرنسية حيث تقول[8]: "... في نهاية عام 1957 وضعت السلطات المسؤولة عن العمليات العسكرية مبدأ ترى فيه الوسيلة الوحيدة للقضاء على الثوار وذلك بحرمانهم من السند الأساسي (Logistique)، و هذا يعني جميع السكان المنتشرين الذين تستحيل عملية مراقبتهم و يقومون بإيواء و تموين المقاتلين سواء عن حب و رضى أوعن إكراه".

وهناك ضابط فرنسي إعترف هو الآخر بهذه الحقيقة فيقول: "إكتفينا بجمع السكان داخل الأسلاك الشائكة. حتى أن جنرالا عندما زارنا ذات يوم سألنا (هل عندما يكون هؤلاء الناس خارج التجمع تحمونهم من الثوار؟) فأجبناه بأن هذه الاحتياطات و الأسلاك لم تتخذ لحماية السكان مطلقا ولكن لحراستهم حتى لا يتصلوا بالثوار، وقد بدت الدهشة على الجنرال، لأنه كان يعتقد في بادئ الأمر أن الأسلاك الشائكة أقيمت لمنع الثوار من التسرب إلى الدوار أو القرية أو المدينة، ولم يستطع أن يتصور أنها لغرض معاكس لذلك وهو منع السكان من الاتصال بالثوار والتعاون معهم"[9].

3 - فصل السكان عن جبهة التحرير الوطني حيث جاء في جريدة (Le Monde) الفرنسية[10]: "إن التنقلات بين السكان سواء تمت نحو معسكرات الاحتشاد أو نحو المدن لها نتيجة واحدة هي

زيادة نسبة السكان المسلمين الذين هم اليوم في متناول السلطات العسكرية".

وتضيف الصحيفة قائلة: "إن هذه التنقلات لم تقم إلا لفصم الروابط عن طريق الإرغام أو الرضى. ذلك أنه من السهل محاربة الثوار بعد أن تكون جميع الجسور و الروابط قد قطعت بينهم و بين ممثليهم في محاربتهم و هم يحيطون بهم. فالمزارعون قد أصيبوا في خيراتهم، و أهينوا في كرامتهم و بالتالي فهم في حالة من الخضوع الكلي و ليس لهم أن يقوموا بأية محاولة".

وأشارت جريدة "France- Soir" إلى نفس الهدف و المتمثل في فصل السكان عن جبهة و جيش التحرير الوطني حيث تقول[11]: "بدأت مكبرات الصوت تعمل للقيام بحملة فهي تذيع في جميع الاتجاهات خطبا حماسية، التي ترمي إلى تخليص السكان من قبضة جبهة التحرير الوطني. و قد بدأ التفكير في مضاعفة معسكرات التجمع و معسكرات الحشد الجماعي في جميع أرجاء الجزائر...".

4 - إنشاء فرق الحركة و فرق الدفاع الذاتي نتيجة وجود السكان في متناول الجيش الفرنسي مما يمكن لهذا الأخير من التحكم في الوضع فهو من جهة يستفيد من الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة التي تخدم أهدافه العسكرية، و من جهة ثانية يكون بإمكانه إحياء الشعار الاستعماري الذي

قضت عليه الثورة التحريرية و المتمثل في سياسة "فرق تسد". بحيث يطلق العنان للحركة والقومية والعملاء بصفة عامة لممارسة التجسس والبطش والإرهاب، وانتهاك الحرمات علانية مما يتسبب في انعدام الثقة تماما وإيجاد العداوة والبغضاء والحقد والصراع الدائم في أوساط سكان مراكز التجمع[12].

5 - تحطيم المعنويات بتطبيق أسلوب من أساليب العمل النفسي داخل مراكز التجمع كما إعترف بذلك ضابط فرنسي بقوله: "كنا ندخل إلى مراكز التجمع أشخاصا من أعواننا ونتظاهر بأنهم أسرى من جيش التحرير الوطني ثم نأمرهم بضرب و شتم المناضلين الحقيقيين لجبهة التحرير الوطني مما يتسبب في تحطيم معنويات مناضلي الجبهة بحيث يقولون: لقد ضربنا و اعتدى علينا أولئك الذين كافحنا من أجلهم"[13].

6 - الانحياز التام إلى جانب فرنسا، من خلال استعمال السكان في عمليات الانتخاب. لأن حشد السكان هي عبارة عن خطة حربية كاملة بحيث يخضعون لرقابة عسكرية مشددة. و من ثم يصبح في الإمكان إجبارهم على التصويت على أي انتخاب أو بيان. فالقوائم المزورة أو المغشوشة للمواطنين ذوي الحصة الكاملة "من المحتشدين هي جزء من الجزائر التي لا تزال صالحة". إذ أن أولئك السكان يسهلون تقسيم الجزائر على طريقة البلقان وبطرق

مشروعة و"ديمقراطية". وقد تحقق بالفعل أحد الأهداف الاستعمارية البعيدة في المهزلة الانتخابية التي جرت في الجزائر خلال شهر سبتمبر 1958 لتنصيب الجنرال ديغول رئيسا للجمهورية الفرنسية الخامسة[14].

وقد أوضحت جريدة " France-Soir" الفرنسية[15] بأن الطريقة السريعة لحمل الجزائريين المسلمين على تبني القضية الفرنسية قد تم جلبها من الهند الصينية بواسطة أحد ضباط المكتب الخامس المدعو كونيي(Cognet) الذي كان قد خضع هو نفسه لغسل مخه في أحد معسكرات الفيتناميين. وتؤكد الصحيفة بأن الطريقة المذكورة بعيدة عن تحقيق انضمام جميع الجزائريين من خلال أصواتهم الانتخابية إلى جانب فرنسا.

7 - منع السكان من التناسل حتى يحرم الشعب الجزائري من جيل جديد للمستقبل و ذلك من خلال القيام بعمليات تعقيم الشباب من ذكور وإناث كوسيلة من الوسائل الناجعة في إبادة الشعب الجزائري[16].

8 - تطويق الجزائر بأكملها من خلال إنشاء المناطق المحرمة، وجمع سكانها في محتشدات وإحاطة القرى والمدن بالأسلاك الشائكة. ووضع السدود المكهربة على الحدودين الشرقية والغربية من الوطن من أجل أن تصبح الجزائر عبارة عن

سجن كبير، يمكن للسلطات الاستعمارية من قطع المؤن والعتاد والمساعدات المختلفة التي تأتي من خارج الوطن ومن خارج أرض المعركة. وبالتالي يتسنى لها حرمان جيش التحرير الوطني من كل الإمدادات التي كان يتلقاها من الشعب وهو ما يسهل عليها محاصرته ثم القضاء عليه نهائيا[17].

في الطريق إلى مراكز التجمع:

تعود البدايات الأولى لمراكز التجمع إلى مطلع الثورة وبالتحديد إلى شهر نوفمبر من عام 1954 عندما شرعت القوات الاستعمارية الفرنسية بقيادة الجنرال جيل(Gilles) المدعومة بالطيران و المدفعية وبحضور وزير الداخلية الفرنسي فرانسوا ميتران(François Miterrand) في تجميع سكان منطقة باتنة بالقوة، حيث كانت الطائرات الفرنسية تحلق فوق جبال الأوراس المنيعة لتدعو السكان إلى الالتحاق بالأماكن المعينة بواسطة إلقائها المناشير المتتالية والمشحونة بعبارات التهديد والإنذار والوعيد للسكان فيما إذا لم يستجيبوا لذلك خلال المهلة المحددة. غير أن تلك المراكز المحدودة التي تأسست وقتذاك لم تكن بالشكل وبالحدة وبالخطورة التي ظهرت بها في مطلع سنة 1957 عبر أنحاء التراب الوطني. وبهدف

إعطاء الشرعية لهذه العملية اللاإنسانية أصدرت السلطات الاستعمارية قرارا بتاريخ 1957/9/17 يقضي بترحيل سكان الجبال بمختلف الطرق و بأسرع ما يمكن[18].

كانت عملية ترحيل السكان من إقامتهم الأصلية تتم بطريقتين وكلتاهما قسرية و في منتهى الوحشية.

الطريقة الأولى، كان يطلق عليها إسم "الحشود الاختيارية" وهي لم تكن تمثل سوى ثلث الحالات. حيث توجه السلطات العسكرية في البداية أمرا لسكان الدوار أو الدشرة بالالتحاق بمركز التجمع المعين و تعطي له مهلة 24 ساعة أحيانا ومع انتهاء المهلة المحددة تشرع المدافع المختلفة العيارات في قصف الدوار أو الدشرة تمهيدا لدخول القوات العسكرية المدعمة بالدبابات والطائرات الاستكشافية فتهدم الديار وتخرب المزارع، وتتلف الأرزاق وتقتل عددا من السكان. ثم تأخذ الناجون من الموت وتضعهم خلف الأسلاك الشائكة التي يقدر ارتفاعها بعشرة أمتار.

الطريقة الثانية، و هي تمثل بقية الحالات للتجمع. وهذه الطريقة تعتبر أقسى و أعنف وحشية، حيث يجبر السكان بالقوة على التجمع عن طريق تكديسهم في شاحنات عسكرية، ثم يلقون خلف الأسلاك الشائكة و يأمرهم الجنود الفرنسيون بإقامة الأكواخ بأنفسهم[19].

و في الحقيقة فإن عملية ترحيل السكان وفق الطريقتين كانت تخضع لقرارات فردية و ليس لسياسة الحكومة العامة، حيث كان يقوم بها جنرالات الجيش الفرنسي وذلك بإعطائهم السكان مهلة قصيرة أو طويلة للرحيل بأمتعتهم و مواشيهم. وقد كانت المهلة تخضع لمزاج الضباط السامون النفسي والعصبي. فإذا كان الجنرال هادئا ويسيطر على أعصابه فقد يعطي للسكان مهلة أطول تقدر بيوم أو يومين يمكن للسكان من خلالها مغادرة ديارهم بأمتعتهم و مواشيهم إلى حيث حدد لهم المكان مسبقا. أما إذا كان الجنرال في حالة عصبية سيئة يعطي لهم مدة أقصر قد لا تتعدى الساعة أو الساعتين لتشرع القنابل المختلفة تسقط على رؤوسهم و ممتلكاتهم و قد حدث هذا في الكثير من القرى والمداشر الجزائرية.

ومن جهة أخرى كانت تحدث تجاوزات خطيرة أثناء عملية الترحيل ضد السكان وترتكب جرائم كبيرة يحق أن نطلق عليها جرائم ضد الإنسانية. وقد اعترف الجنرال بارلانج (Parlange) في الشهادة التي قدمها فنيكسيوم (Vanexium) و ذلك من خلال الرسالة التي وجهها إلى أحد الباحثين بتاريخ 19 جوان 1964 جاء فيها: "إن فنيكسيوم لم يعمل بتوجيهاتي ولا بتوجيهات السلطات

الإدارية حيث أقدم على ترحيل السكان من مواقعهم الأصلية إلى أمكنة بعيدة عن الجبل بدون مسكن أو مأكل"[20].

وقد كان القادة العسكريون يحاولون تغليط الرأي العام الداخلي والدولي بأن السكان كانوا يلجأون إلى مراكز التجمع باختيارهم أي طواعية وليس عن طريق القوة. ولكن الشهادات المختلفة التي صدرت عن ضباط وجنود في صفوف الجيش الفرنسي فندت تلك الادعاءات والأكاذيب ومن أبرز هذه الشهادات نذكر:

1 - الضابط كزافيي دي بلانهول (Xavier de Planhol)الذي كان في مدينة البليدة والذي يعترف بأنه سأل كل الضباط بمنطقة البليدة وجبال شنوة (تيبازة حاليا) فأكدوا له عدم قبول السكان للرحيل إلى مراكز التجمع وأنهم أجبروا على مغادرة أراضيهم و بيوتهم بالقوة.

2 - الضابط ميشال كورنتيون (Michel Corntion)وهو مؤلف كتاب بعنوان "المحتشدات في الجزائر" الذي يعترف بأن اللاجئين الذين حلوا "بعين للو" في سنة 1958 كانوا مجردين من كل شيء وتعبوا تعبا شديدا من كثرة المشي بوجوه مغبرة، و ثياب ممزقة و موسخة. و قد ناموا أياما و ليالي في الخلاء. أما الذين احتشدوا في بوحامة (الأوراس) فقد قطعوا مسافة 80 كلم مشيا على الأقدام و بالقوة[21].

3 - الجندي ألفريد موليرAlfred Müler)(وكان يدعى في الفرقة إيزنس إيرنست (Isens Ernest) من ألمانيا وهو ينتمي إلى الفرقة الأولى للفيلق الأول التابع للفرقة الأجنبية حيث صرح لجريدة (ريو شريف هانوفير)، جاء فيها[22]:

"...في جانفي 1959 كان فيلقنا مكلف بالقيام بعملية (السهل) وكان الغرض من هذه العملية هو تجميع سكان القرى والبدو في معسكرات التجمع وقد أحرقت عن آخرها جميع تلك القرى التي أخليت وكان 25 شخصا قد حاولوا أن ينقذوا بعض ممتلكاتهم من ألسنة النيران ففصلوا جانبا وأعدموا من طرف جندنا رميا بالرصاص قرب مركز للفرقة الأجنبية عند طريق (جيرفيل بوكذب) ودفنوا في حفرة جماعية. وقد كان الملازم "جلينو" قائد السرية الثانية للفيف الأجنبي هو المكلف والمسؤول عن تلك العملية".

4 - الجندي "أريش هيلموت" من ألمانيا وقد فر من فرقة اللفيف الأجنبي بتاريخ 1960/9/10 ورجع إلى إقامته الأصلية ببرلين حيث يقول[23]:

"جرت في الفترة الواقعة بين مارس وأفريل 1959 عملية لتجميع بدو منطقة جيرفيل، و قد أحرقت جميع خيام هؤلاء الجزائريين، ومنعوا من إنقاذ أي شيء مما يملكونه وقد جمعنا كلا من الشيوخ والأطفال واتجهنا بهم تحت حراسة حرابنا إلى معسكر للتجمع يقع

في الجانب الآخر من ممر بريزينا (Bresina) و قد مات أثناء السير الإجباري عدد من الشيوخ والأطفال من شدة البرد و الجوع والتعب. لقد كان من أحصيتهم من الأولاد الذين توفوا - بنفسي يبلغ 16 نسمة هذا قبل أن نجتاح الممر".

التجمعات الانتقالية و النهائية:

شرعت السلطات العسكرية على الفور في تأسيس مراكز التجمع بجانب الثكنات أو المراكز العسكرية المنتشرة في القرى والجبال. وأحيانا تقيم معسكرا في دوار أودشرة ثم تقوم بجمع السكان حول الثكنة أو المركز أوالمعسكر بعد أن تحيط المكان بالأسلاك الشائكة والأضواء الكاشفة، بحيث تترك مدخل واحد أو اثنين بمركز التجمع. كما تعززه بوحدات عسكرية تابعة لفرقة (S.A.S).

أما من حيث مقرات الإيواء أو المساكن الجديدة فهي عبارة عن أكواخ منها ما هو مبني بالديس والقش ومنها ما هو مبني بالطوب ومغطى بالقصدير، أكواخ تعافها الكلاب، وتأنف الفئران العيش فيها، وهي لا تختلف كثيرا عن المعتقلات السالف ذكرها من حيث تعرض سكانها للحرارة الشديدة والبرد القاسي والجوع والمرض[24].

وقد قسم سكان مراكز التجمع الذين كانوا يخضعون لمراقبة أبراج الحراسة العسكرية إلى مجموعات تتراوح ما بين 500 نسمة و1000 نسمة و5000 نسمة وأحيانا يزيد العدد على ذلك. مع الإشارة إلى أن عدد الرجال في هذه المراكز كان أقل بكثير من عدد النساء والأطفال. كذلك فإن عدد الأطفال كان أكثر من عدد النساء. وتشبه هذه المراكز إلى حد بعيد قرى القرن الحادي عشر التي كان سكانها يعيشون تحت ظل الحصون الإقطاعية و هذه هي الأشياء الجديدة التي أصبح يشاهدها المتجول عبر طرقات الجزائر [25].

ومن جهة أخرى فقد قسمت مراكز التجمع من الناحية الاستراتيجية الاستعمارية إلى تجمعات انتقالية وتجمعات نهائية.

التجمعات الانتقالية، تضم مراكز التجمع القريبة من الطرق العمومية والأراضي المنبسطة حيث أن هذا القسم يكون معرضا باستمرار لزيارة الصحفيين والوفود التي تزور الجزائر من حين لآخر.

ولذلك اعتنى الجيش الفرنسي به. فأقام بعض المساكن المقبولة ووفر حدا أدنى من المعيشة والأمن وهذا للتظاهر بأنه لا يهدف من إقامته تلك المراكز إلى إبادة الشعب الجزائري.

التجمعات النهائية، تضم مراكز التجمع البعيدة عن أعين الزوار وتعتبر الأكثرية المطلقة لمراكز التجمع. وهي مثال للبؤس و الشقاء و التعاسة و الحرمان التي لا نظير لها، حيث يحشد الجيش الفرنسي 15 أو 16 عائلة كبيرة في غرفة واحدة، و هي عبارة عن كوخ حقير لا يقي أفرادها من المطر و البرد والحرارة. بحيث أصبح أولئك السكان معرضين لمختلف الأمراض إلى جانب الجوع والهوان وانتهاك أعراضهم من قبل الجنود الفرنسيين و الحركة و القومية. وكل أنواع العذاب المادي والمعنوي التي يسلطها الجيش الفرنسي عليهم.كما سنتعرض إلى ذلك فيما يأتي بالتفصيل[26].

تقديرات المحتشدين:

يعتبر المد الثوري كما سبق أن ذكرنا عقب مؤتمر الصومام الذي شمل كافة التراب الوطني والأراضي الفرنسية نفسها أحد العوامل الرئيسية في تعميم السلطات الاستعمارية الفرنسية المناطق المحرمة، ورفع عدد المحتشدين إلى عشرات الآلاف بل مئات الآلاف من الأشخاص ابتداء من شهر جويلية من سنة 1957.

فقد اعترفت القيادة العامة الفرنسية في عاصمة الجزائر لأول مرة في التاريخ السالف الذكر بوجود 535.000 نسمة منها 140.000 نسمة في منطقة وهران و95.000 نسمة في منطقة عاصمة الجزائر و300.000 نسمة موزعة بين 250 مركز في منطقة قسنطينة. ولكن

موظفو الوفد العام الفرنسي يعترفون من جهتهم بأن الأرقام التي قدمتها القيادة العامة للرأي العام غير صحيحة. حيث يقدر الوفد عدد المحتشدين في مقاطعة تلمسان بـ 100.000 نسمة وليس بـ 70.000 نسمة، و في مقاطعة الأصنام (الشلف حاليا) يقدر بـ 130.000 نسمة و ليس بـ 95.000 نسمة[27].

وكان من بين الملفات التي وضعتها الأجهزة الرسمية الفرنسية بين يدي الجنرال شارل ديغول(Charles de Gaulle) عندما تقلد منصب رئاسة الجمهورية الفرنسية الخامسة ملف خاص بالأشخاص الذين تم ترحيلهم من أراضيهم ودواويرهم ومشاتيهم الأصلية ليوضعوا تحت الرقابة المباشرة للجيش الفرنسي حتى يمنعهم من الاتصال بالمجاهدين وقد أوضح التقرير الرسمي أن ما يزيد على المليون نسمة قدتم إجلاؤهم عن مناطقهم وحشدوا في مراكز للتجمع حول المراكز العسكرية[28].

وقد اطلع رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة على تفاصيل عملية تجميع السكان التي تهدف إلى إبادة الشعب الجزائري بكل اهتمام، وبمنتهى الدقة. وبدلا من أن يعطي أمرا لإيقافها فورا لكونها تتنافى والمبادئ الإنسانية وكل القيم الأخلاقية وتتنافى أيضا مع المقاومة الفرنسية التي كان الجنرال "ديغول" قد قادها بنفسه ضد الجيش الألماني عندما احتل بلده فرنسا، نجده على

العكس تماما، يبارك العمليات المنجزة، ويشجع في الوقت نفسه بإعطائه الضوء الأخضر للسلطات العسكرية في الجزائر على توسيعها و تعميمها على الأرياف والمدن الجزائرية بدون استثناء.

وهذا كما يتضح من اعتراف السيد ديلوفري(Delouvrier)بارتفاع عدد المحتشدين من خلال التصريح الذي أدلى به في نشرة رسمية و نشرته جريدة (Le Monde) الفرنسية [29] حيث يقول:

"لقد نقلنا خلال الأشهر الأخيرة مئات الآلاف من الأشخاص، واليوم فإن عدد السكان في مراكز التجمع يزيد على المليون من الأشخاص وأن الوسائل التي بين أيدينا لا تسمح لنا بمواجهة الاحتياجات الأساسية للمساعدة والتجهيز. إن حالة المحتشدين الجدد تخلق لنا مشاكل صعبة الحل عمليا".

وقد أكدت العدد المتزايد للمحتشدين مجلة "الأسبوع" (la Semaine) الفرنسية الصادرة في الجزائر في عددها 95، بتاريخ نوفمبر 1959، حيث تقول: "خلال ثلاثة أشهر فقط من العمليات ارتفع عدد المحتشدين إلى 70.000 نسمة في منطقة الجزائر وحدها. فقد أصبح 334.000 نسمة بعد أن كان 240.000 نسمة في أربعة مناطق التي جرت حول العاصمة الجزائرية".

وجاء في تصريح الأسقف رودان (Rodhain) ونشرته جريدة (la Croix) الفرنسية [30] جاء فيه: "إن بعض الإحصاءات تعطي تقديرات المحتشدين بـ 600.000 نسمة، ولكن إذا سايرنا المنطق وقلنا أن كل من ترك سكناه يكون قد التحق بهذه المحتشدات فإنني أقدر أن عددهم اليوم في الجزائر يتجاوز المليون نسمة".

وأكدت العدد السالف الذكر جريدة "le Monde" الفرنسية[31] عندما أشارت إلى أحد أهداف تجميع السكان بقولها: "إن مليونا من الرجال والنساء والأطفال مهددون بالمجاعة، وأن هذا يعود إلى ضروريات التهدئة ومدها".

ويقول الأسقف رودان(Rodhain) في تقرير له بتاريخ شهر ماي 1959: "لقد اكتشفت أن الذين حشروا في مراكز التجمع يتجاوز المليون نسمة...".

ونظرا للإنتقادات التي وجهتها للنظام الفرنسي بعض الهيئات والشخصيات الرسمية وغير الرسمية وبعض العناوين من الصحافة الفرنسية سارع الحاكم العام بول دولفري(Paul de Louvrier) من أجل تمويه العملية الجهنمية إلى إنشاء سياسة رسمية جديدة لمراكز التجمع ابتداء من 31 مارس 1959 تتكفل بعمليات الترحيل، وإقامة مراكز التجمع مستقبلا. حيث نصبت بهذا الغرض يوم 1959/4/24

مجموعات عمل ميدانية على أن يرأس كل مجموعة ضابط القطاع الإداري المتخصص (S.A.S) وتقنين في أمور التنمية الريفية.

وقد كلف الجنرال برلانج (Parlange) بتاريخ 25 نوفمبر 1959 بتطبيق قرارات الحاكم العام خاصة تلك التي أصدرها بتاريخ 31 مارس 1959 المتعلقة بتنظيم مراكز التجمع الانتقالية و النهائية و التي تحولت فيما بعد إلى مشروع "ألف قرية" وعندما أخفقت السلطات الاستعمارية في تحقيق ذلك كما أكد ذلك تقرير المفتشية العامة لمراكز التجمع الصادر بتاريخ 13 أوت 1960، خرجت بمشروع 1960 الذي اعتبر "مراكز التجمع" من ضمن مشروع قسنطينة[32].

غير أن السلطات الاستعمارية على الرغم من تظاهرها من خلال القرار السالف الذكر بأنها ستعتمد سياسة رسمية جديدة تكون في صالح سكان "مراكز التجمع" بصفة عامة. فإن الواقع أثبت عكس ذلك تماما بحيث صعدت من عمليات حشد السكان بالأساليب القمعية، واستمرت الحياة المأساوية داخل"مركز التجمع" كما هي أو أكثر كما سيأتي عند تعرضنا إلى الحياة الاجتماعية لسكان المراكز.

وقد قدرت بعض الصحف الفرنسية بلوغ عدد المحتشدين بعد القرار المذكور إلى مليون و نصف المليون نسمة، كما ورد في جريدة "France- Soir" الفرنسية[33]، حيث جاء فيها:

"يبلغ عدد المحتشدين مليون ونصف المليون نسمة بين أطفال ونساء وشيوخ من الذين أجبروا على ترك ديارهم و التحقوا بمراكز التجمع حيث يعيشون في أوضاع سيئة للغاية".

وتضيف الصحيفة قائلة: "إن هذه التجمعات التي كانت في البدء محدودة أخذت تتوسع شيئا فشيئا بحيث أصبحت تشمل أكثر من ربع سكان الريف الجزائري. فقد قدر عدد المحتشدين بمليون نسمة وأضيف إلى ذلك ما يقارب نصف المليون نسمة حسب التقديرات الأخيرة. وذلك لأن الحشود شبه السرية عديدة و منتشرة".

وهناك تقديرات قدمت للرأي العام خلال "أسبوع الصلاة" التي وجه الدعوة إلى إقامتها في شهر جانفي 1959 السيدين الأسقف "رودان" والراهب "بومون" اللذين أكدا بالمناسبة أن عدد المحتشدين في الجزائر يقارب المليونين نسمة.

ويضيف السيد "بومون" أنه من العبث البحث عن تحقيقات للوضع السيء لهؤلاء المحتشدين... وبرغم حملة 1000 قرية جديدة فإن تلاعب دوليفرون(DeLouvrien) الذي يريد أن يدخل في روعنا أن الألف معسكر من معسكرات الاحتشاد لسنة 1959 والتي تحيط

بها الأسلاك الشائكة وتقوم عليها الأضواء الكاشفة ستكون قرى جديدة مريحة[34].

ويعترف الكولونيل بوتي(Boutier) في نفس الفترة بأن 80.000 نسمة قد نقلوا من المناطق المحرمة حيث كانوا يسكنون، وأنه خلال شهري ماي - جوان من نفس السنة 1959 أضيف ما يزيد على 100.000 نسمة من المحتشدين على 275.000 نسمة من سكان الريف الجزائري لمقاطعة تلمسان و20.000 إلى 80.000 نسمة ريفيين أضيفوا لناحية معسكر باليكو(Balikou)ضمن "عملية التاج" .

وخلال الصيف لنفس العام أضيف ما يزيد على 25.000 نسمة إلى غرب مقاطعة الجزائر كالونشريس وزكار، حيث كان مركز "عمليتي التاج والكوروا" فبدلا من 140.000 نسمة صار العدد 175.000نسمة محتشد. بالإضافة إلى26.000 نسمة محتشد في شرق المنطقة الأخيرة في جهة القبائل حيث كان مركز جيمال(Jimal) فبدلا من 42.000 نسمة أصبح عدد المحتشدين78.000 نسمة.

وعند انطلاق العملية المسماة بـ "الأحجار الثمينة" تزايد عدد المحتشدين، بحيث بلغ تقدير الحشودات الريفية في شهر مارس من سنة1960 بما يقارب مليون وثمانمائة ألف (1800.000) نسمة في مراكز التجمع منها 700.000 نسمة في منطقة قسنطينة و600.000 نسمة في منطقة الجزائر و500.000 نسمة في منطقة وهران[35].

وقد قدر الجهاز الرسمي للثورة عدد المحتشدين بمايزيد على المليونين نسمة. حيث ورد في النشرة التي تصدرها وزارة الأخبار للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحت عنوان: "مراكز التجمع" نشرة ديسمبر 1960 ما يلي:

"تحت ظل أبراج الحراسة والأضواء الكاشفة... مليونان من الجزائريين يقعون اليوم تحت رحمة الجنود الفرنسيين بعد أن رحلوا داخل وطنهم الحبيب من ديارهم، وبعد أن هدمت ضياعهم وقراهم و نسفت بيوتهم، كدسوا كتلا كتلا ليعيشوا تحت ظل أبراج الحراسة للمراكز العسكرية في مجموعات تتكون من 500 نسمة أو 1000 نسمة أو 5000 نسمة وأحيانا أكثر.

وتضيف النشرة قائلة: "و اليوم و في سنة 1960 نجد أن ثلاثة ملايين من أبناء الريف الجزائري قد تلاشوا منذ سنة 1954 فمن كل ريفيين إثنين نجد واحدا فقط لا يزال في أرضه، أما الثاني فإما أنه قد لقي حتفه أوهو لاجئ أوفي معسكر التجمع. فالريف الجزائري أصبح اليوم صحراء خاوية..."

إن هذه التقديرات الأخيرة للثورة تقترب من التقديرات التي قدمتها جريدة "France-Soir" بتاريخ 1960/4/14 السالف ذكرها "أن عدد المحتشدين يبلغ مليون ونصف المليون نسمة بين أطفال ونساء وشيوخ..." ونجدها تقترب أكثر من التقديرات التي قدمها الأسقف

"رودان" والراهب "بومون" كما سبقت الإشارة إلى ذلك "أن عدد المحتشدين في الجزائر يقارب المليوني نسمة".

ومن ثم يمكن القول أن التقديرات الأخيرة هي أقرب إلى الحقيقة لأنها صدرت عن جهاز رسمي للثورة يتابع التطورات المختلفة على الصعيدين العسكري والسياسي باعتماده على الأجهزة الرسمية وغير الرسمية للثورة بما في ذلك التقارير والأحاديث والتصريحات الرسمية للسلطات الاستعمارية في الجزائر وفي فرنسا. أضف إلى ذلك تلك الشهادات والتصريحات التي ذكرنا بعضها والتي تعتبر تأكيدا لها لأنها صدرت عن أجهزة رسمية وشبه رسمية للسلطات الاستعمارية بحيث تؤيد و تدعم في معظمها وجهة نظر هذه الأخيرة في معالجة القضية الجزائرية، وتعمل جاهدة وبكل الوسائل من أجل الحفاظ على الجزائر فرنسية.

ومن ناحية ثانية فقد كثفت السلطات الاستعمارية من عمليات تجميع السكان ابتداء من أول جانفي 1961 حيث تم في ظرف أربعة أشهر (أول جانفي إلى أول أفريل 1961) من إنشاء 1963 مركز من نوع التجمعات النهائية و1217 مركز من نوع التجمعات الانتقالية ليصل عدد السكان الموجودين بمراكز التجمع إلى 1.958.302 نسمة وهي تمثل بنسبة 21.17% من مجموع السكان الذين كان يشكل النساء والشيوخ والأطفال الأغلبية الساحقة. ونذكر كمثال عن

تزايد المحتشدين في الفترة المذكورة فإن ولاية تيارت (حاليا) كانت تضم 30.000 نسمة إلى غاية أول جوان 1960 نجد العدد يرتفع في الفترة المذكورة إلى 34.200 نسمة موزعين على 33 مركز للتجمع. وبعد خمسة أشهر فقط وصل عدد المحتشدين إلى 124.455 نسمة موزعين على 119 مركز للتجمع[36].

حياة السكان خلف الأسلاك الشائكة:

كان سكان مراكز التجمع إلى جانب حشدهم كتلا في أكواخ حقيرة يخضعون على الدوام لإجراءات قاسية كلها إهانات، ودوس للكرامة، وانتهاك للحرمات، وتحطيم للمعنويات، وإنشاء للرذيلة.بالإضافة إلى انتظار الموت البطيء وذلك من خلال الآتي:

1 - الرقابة و التفتيش:

كانت السلطات العسكرية تقوم في البداية بمراقبة سكان مراكز التجمع فردا فردا بواسطة ترقيم المنازل أو القربي، وإحصاء عدد سكان كل منزل. وبالنسبة للبدو الرحل فقد كانت تقوم بترقيم الخيم والخيول وفق الأرقام التسلسلية، وحسب المجموعات السكنية بحيث كان لكل قبيلة حي سكني خاص بها[37].

وبعد ذلك تتفرغ السلطات العسكرية للرقابة الشديدة والتفتيش الدقيق بالليل وبالنهار، ولا سيما بالليل. فعندما يلاحظ الحراس الضوء في أي منزل أو يسمعوا بكاء طفل أو صراخ إنسان، إلخ فإنهم يقتربون من ذلك المنزل للإستفسار عن ذلك. وإذا لاحظوا أدنى حركة خارج المنزل فإن نيران الرشاشات التي نصبت في جميع زوايا برج مراقبة المركز العسكرية تكون بالمرصاد لذلك[38].

ومن جهة أخرى ضبطت السلطات العسكرية تحركات سكان مراكز التجمع من حيث تنقلهم وإيواء القادمين إليهم بمنحهم رخص للخروج والدخول وإخضاعهم لمراقبة شديدة تتمثل في إثبات هوية الشخص، وتفتيش دقيق من طرف الجنود الفرنسيين بمساعدة فرق الحركة والقومية، وتكليف فتيات جزائريات في تفتيش النساء[39]. وقد كانت الفرق العسكرية المكلفة بالمراقبة لا تسمح بالخروج إلا للمزارعين ورعاة الماشية مع تحديدها كمية مؤونتهم التي منها ما هو يوميا و منها ما هو شهريا حتى لا يستفيد جنود جيش التحرير الوطني منها.

وكانت الفرق العسكرية تركز على مراقبة المسافرين للتأكد من هويتهم وحقائبهم حتى تتأكد من عدم وجود لهم علاقة

بالثورة، وغالبا ما كانت تسلب المواطنين أمتعتهم ونقودهم بدعوى أنها موجهة لجيش التحرير الوطني[40].

وفي حالة دخول المسافر القادم لزيارة أهله فإنه تسحب منه الرخصة التي يحملها للدخول ويسجل اسم العائلة التي سيقيم عندها، و عنوان سكنها، لأنه كان يمنع منعا باتا وجود فرد زائد على أفراد الأسرة المسجلين في بطاقة المصلحة الإدارية المختصة (S.A.S). بالإضافة إلى أن عدم إشعار هذه الأخيرة بوافد جديد من شأنه أن يعرض صاحب الأسرة إلى ما لا يحمد عقباه.

وبهدف ضبط التحركات الداخلية أكثر لسكان مراكز التجمع، والاطلاع على ما يجري في الخفاء، قامت المصلحة الإدارية المختصة (S.A.S) بتعيين مسؤول في كل مركز للتجمع حتى يكون همزة وصل، وعين ساهرة من أجل التجسس على السكان و معرفة ما يدور في أوساطهم بدقة بالإضافة إلى رئيس وأعضاء ما كان يسمى بالمجلس البلدي المعين من قبل إدارة المصلحة المختصة[41] (S.A.S).

وقد قامت السلطات العسكرية إلى جانب تطويق مراكز التجمع داخل القرى والمدن بالأسلاك الشائكة، والقيام بإجراءات ضد السكان في منتهى التعسف والوحشية بتطويق الأحياء والشوارع داخل المدن وخاصة منها الأحياء المكتظة بالسكان. ومن

بين الإجراءات التي كانت تخضع لها تلك الأحياء التي تركت لها مدخل واحد، وأغلقت جميع المنافذ بالأبواب الحديدية والأسلاك الشائكة، بحيث أصبحت تشبه السجون تماما، نذكر ما يلي:

أ - الحراسة العسكرية الدائمة عند المدخل الوحيد، التي كانت تستعين في أغلب الأحيان بالكلاب البوليسية المدربة على تمييز رائحة الأشخاص الذين هم محل متابعة أو رائحة الأشخاص الغرباء عن الحي، بحيث كان كل من يدخل ويخرج من الحي يخضع للتفتيش الدقيق والاطلاع على بطاقة تعريفه.

ب - تطبيق حظر التجول، الذي يمتد من قبل غروب الشمس إلى شروقها وكل من يخالف ذلك سيكون جزاؤه الموت أو زيارة مراكز التعذيب لأنه يصنف ضمن المشبوهين، إلخ.

ج - تسجيل صاحب الأسرة أفراد أسرته وأسماء كل واحد منهم لدى المصالح المختصة (S.A.S) وإذا حدث أن حل به ضيفا يكون ملزما بالتصريح به، وفي حالة عثور أعوان الجيش أو الشرطة على شخص لم يصرح به فإنه يعتبر مشبوها.

د - اتخاذ إجراءات صارمة تتعلق بمنع تداول الأدوية المختلفة خاصة منها المواد المطهرة و الضمادات وكل ما له علاقة بالطب الحربي، بحيث أصبح لا يقدم من هذه الأدوية للمواطنين إلا بكميات قليلة حيث كانت جبهة التحرير الوطني تلجأ من أجل

توفير هذه المواد عن طريق توزيع الأطفال بالخصوص على الصيدليات لكي يجمعوا كميات كبيرة منها.

هـ - **إصدار قانون** يمنع معالجة الجرحى، فقد صدر في أواخر سنة 1956 قانونا فرنسيا يمنع السلك الطبي من معالجة الجرحى إلا بعد التصريح بهم أو يكون علاجهم في المستشفيات الرسمية. وذلك على الرغم من أن الطبيب عندما يتخرج لا تسلم له الشهادة النهائية إلا بعد أن يقسم اليمين المعروف باسم "أبوقراط" بأنه يداوي كل إنسان يحتاج إلى الدواء مهما كان بقطع النظر عن جنسه وماله وانتمائه الاجتماعي، إلخ.

و - **ترقيم السيارات الخاصة** بكل حي، فرغم أن المواطنين لم يكونوا وقتذاك يملكون عددا كبيرا من السيارات ومع ذلك فقد فرض على الذين يملكونها بوضع علامة معينة على سياراتهم تدل على انتمائهم إلى هذا الحي أوذاك بحيث إذا وجدت سيارة تنتمي إلى حي آخر بواسطة حملها علامة خاصة فإن ذلك يعتبر شبهة، ويخضع صاحبها لإجراءات الاستنطاق والتعذيب وربما الاغتيال[42].

2 - حرمان السكان من موارد المعيشة:

لقد كان لعملية جمع السكان انعكاسات خطيرة على موارد المعيشة حيث فقد السكان هذه الموارد المتمثلة بالخصوص في

المواشي والخيول والأراضي الفلاحية التي تعتبر الطابع المشترك لسكان مراكز التجمع، وقد تسبب ذلك في انعدام الحليب والبيض واللحوم من نظام الأكل لسكان هذه المراكز.

وقد أوردت جريدة "France- Soir" الفرنسية بهذا الخصوص شهادة ضابط فرنسي الذي يقول: "إنهم 552 شخصا من قبيلة البطحاية من الونشرية، إنه مركز تجمع صغير جدا بالنسبة لأغلبية المراكز الأخرى. ولكن هؤلاء لم يعودوا يملكون أي شيء، أما أراضيهم فهي هناك على بعد 80 كلم من هنا ومواشيهم قتلت أو أكلت، أو بيعت ولم يبق لهم رأس غنم واحد. وكل ما تبقى لديهم 14 بقرة من مجموع 74 بقرة و429 معزة من مجموع 1076 معزة. وتصور أنهم موجودون هنا منذ عامين ونصف ولا توجد مراعي لمواشيهم لأن كل الحقول المحيطة بالمركز هي ملك للأروبيين".

وكما أشار الأسقف "رودان" في تقرير له بتاريخ شهر ماي 1959 إلى هذه الوضعية المزرية حين يقول: "...لم يبق أمام سكان مراكز التجمع سوى بعض الأعمال الوقتية مثل إصلاح الأراضي، وتعبيد الطرق، التي تمكنهم في بعض الأحيان من العثور على عمل جزئي الذي لم يكن يفي بالمتطلبات الضرورية للمعيشة لأن الشخص

الواحد كان عليه أن يتكفل على الأقل بعشرة أشخاص، ذلك أن نسبة النساء و الأرامل أصبحت مرتفعة لدى كل عائلة جزائرية.

ويختم الأسقف "رودان" تقريره قائلا: "إن هذه القرية "مراكز التجمع" المصطنعة ليست سوى قرية من البطالين، بمعنى أدق فهي قرية يسودها الجوع".

وقد أكد هذه الوضعية المأساوية تقرير الموظفين الفرنسيين الموجه إلى السيد "ديلوفري" الحاكم العام الصادر بتاريخ أفريل 1959 ونشرته جريدة "le Monde" الفرنسية[44] جاء فيه بالخصوص:

"... ومما زاد في خطورة الوضعية المعيشية للسكان عدم حصولهم على المواد الغذائية بكميات كافية. إذ أن المصالح المختصة توزع عليهم بكميات ضئيلة جدا، بحيث لا تتجاوز في بعض الحالات 11 كيلوغراما من الشعير شهريا لصاحب العائلة المطالب بإعالة عدد كبير من الأفراد بالإضافة إلى عدم انتظام هذه المعونة الرسمية لأنها كانت تخضع لمزاج الضابط أو الموظف.

ويضيف التقرير: "إن تلك المعونة كانت تتوقف من حين لآخر ولمدة غير محددة نتيجة غياب المسؤول، وذلك على الرغم من أنها تعتبر المورد الوحيد لثلث سكان المراكز. أما بقية أشكال المعونات من ملابس وخدمات اجتماعية وطبية فتتعرض هي الأخرى للتوقف والانقطاع بدون سبب واضح وبدون سابق إنذار أو إعلام".

وجاء في نفس السياق في كراسة ملاحظات الأسقف "جاك بومون" بتاريخ 14 - 29 أكتوبر 1959: "... وبالقرب من مدينة الاصنام (الشلف حاليا) رأيت تسعة عائلات جمعت في إصطبل كبير وعائلة تتكون من ثلاثة أشخاص استلمت في مدة شهرين 6 كلغ من القمح و12 كلغ من الشعير.

ويضيف الأسقف "جاك بومون": "وعلى الساعة الواحدة بعد الظهر قابلت 12 طفلا بالمصادفة وسألت كل واحد منهم: ماذا أكل ذلك اليوم؟ وقد وجدت أن ثلاثة منهم أكلوا الكسكس وأربعة منهم أكلوا الكسرة وخمسة منهم لم يأكلوا شيئا أبدا منذ ظهيرة اليوم السابق".

وقد أدى الأمر بالسكان في بعض الجهات التي انقطعت عنهم المادة الوحيدة التي كانوا يعيشون بها ألا وهي مادة الشعير أوالسميد بتعويضها بمادة العشب أي الحشائش بصفة عامة .

كما أشار إلى ذلك "الكردينال جيرلي" من خلال النداء الذي وجهه للمسؤولين الفرنسيين ونشرته جريدة "le Monde" الفرنسية [45]، حيث يقول:

"في وادي العشب على بعد أربعة كيلومترات من مدينة قسنطينة قيل لي أن الجيش الفرنسي كان يوزع السميد على السكان ثم توقف عن التوزيع، وعندما سألت ماذا يفعلون الآن فأجابني أحد

الممرضين بصوت منخفض: إن الناس هنا قد بدأوا يأكلون العشب أو الحشائش".

ويضيف "الكردينال جيرلي":"هل تعلمون أن عددا كبيرا من هؤلاء الناس البؤساء لم يبق لهم سوى أكل العشب والحشائش لأن المواد الغذائية الأخرى عندهم تضاءلت إلى أبعد الحدود".

وجاء في تقرير الموظفين الفرنسيين السالف الذكر[46]: "فبعد أن أصيب سكان مراكز التجمع في حياتهم المادية، أصيبوا أيضا في حياتهم المعنوية وفي كرامتهم، لأن حياتهم كلها متوقفة على المعونات التي يقدمها لهم ضباط الشؤون الأهلية (S.A.S) وهذه المعونات لا تتجاوز 11 كلغ من السميد أو الشعير في الشهر بالنسبة للكبار دون أخذ بعين الاعتبار عدد الأطفال. بالإضافة إلى أن عددا من مراكز التجمع كان ينقطع عنها هذا التموين من حين لآخر، ويستمر الانقطاع لفترات طويلة أحيانا".

ويضيف التقرير: "إن ضرورة التهدئة قد صيرت ما يقرب من مليون نسمة بين أطفال ونساء ورجال مهددين بمجاعة ماحقة...".

و في الواقع فإن سكان مراكز التجمع لم يكونوا يعانون من فقدان المواد الغذائية فحسب ولكنهم كانوا يعانون أيضا من فقدان الألبسة التي يسترون بها عوراتهم وتقيهم من شدة البرد في فصل الشتاء بالخصوص.

وعن ذلك تقول جريدة "France- Soir" الفرنسية[47]: "... في الحجرة المجاورة كانت ثلاثون امرأة تنتظر بعيون زائغة مسندات ظهورهن إلى كومة من أكياس الشعير التي هي غذاء القرية، وكان هناك عدد كبير من الأطفال. إن الفتيات يرتجفن من شدة البرد، أما الأطفال الذكور فلا يرتدون سوى جلابية قصيرة أو قميصا ممزقا وليس على أجسام الفتيات الصغيرات سوى أسمال بالية.

وتضيف الصحيفة قائلة: "وليتصور القراء أطفالا أروبيين في مثل هذه الظروف في فصل الشتاء مع البرد والريح والوحل والثلج فإنهم حتما سيسقطون صرعى كالذئاب".

3 - سلب حرية و إرادة المواطنين:

أصبح سكان مراكز التجمع يعيشون تحت رحمة الجيش الفرنسي المدعوم بفرق الحركة والقومية. كما تحول البعض من السكان إلى حراس في النظام المعروف بالدفاع الذاتي. حيث كانت الأجهزة الإدارية المختصة (S.A.S) تقوم بدور بارز في مسخ المواطن، ومحاولة إبعاده بمختلف الوسائل عن الثورة. فكان هذا الجهاز يقوم بمراقبة شديدة ومستمرة حتى يمنع وصول الأخبار إلى جبهة وجيش التحرير الوطني. كما كان يقوم بتحويل نفسي للمواطنين لكي يتنكروا للثورة، وتصبح في نظرهم المجموعات

الموجودة في وسط الجبال عبارة عن أفراد من قطاع الطرق لا يمثلون إلا أنفسهم.

ومن ناحية ثانية كان الجهاز الإداري المختص (S.A.S) حريصا كل الحرص على التصدي لكل فرد يشك فيه أو يتأكد من أن له اتصالا مباشرا أو غير مباشر بجبهة وجيش التحرير الوطني. حيث كان ضابط الشؤون الأهلية (S.A.S) يقوم بإهانته وتعذيبه أمام جمع غفير من المواطنين حتى يكون عبرة لهم وأثناء ذلك يقوم مسؤول سياسي من المعسكر الفرنسي تابع للمكتب الثاني أو المكتب الخامس وكل ما يقدمه للحضور يكون في شكل كوميدي حيث يأتي الجنود بشخص ويقدمه ذلك المسؤول بصفته مجاهد ألقي عليه القبض في معركة، إلخ. وهذا قصد إحباط معنويات السكان.

لم يكن المسؤولون العسكريون يكتفون بتلك المهازل ولكنهم كانوا يأمرون الجنود بحمل جثث الشهداء فوق البغال ويطوفون بها داخل مراكز التجمع، وغالبا ما كانت توكل هذه المهمة إلى الحركة والقومية الذين أصبحوا يقومون بأدوار كثيرة ومتعددة داخل مراكز التجمع، حيث يقومون بعملية الترجمة، وعمليات التعذيب، وعمليات المتابعة، والاعتداء على الحرمات... خاصة وأنهم كانوا مزودين بخيول للقيام بهذه المهام الواسعة[48].

وبذلك فقد سكان مراكز التجمع حريتهم وإرادتهم من خلال إهانتهم والدوس على كرامتهم باستمرار، إذ أنهم أصبحوا مجبرين على الخضوع والتبعية المطلقة للمسؤول العسكري أو لضباط الشؤون الأهلية (S.A.S) ولم يعد من حقهم اتخاذ أية مبادرة شخصية في أي ميدان من الميادين[49].

تدهور الوضع الصحي للسكان:

لقد ترتب عن الوضع المأساوي الذي كان يعيشه سكان مراكز التجمع بسبب نقص المواد الغذائية والألبسة والأدوية، وتوقف أو انقطاع توزيع الكميات الضئيلة من السميد أو الشعير من حين لآخر ولفترات طويلة، وانعدام المواد الغذائية بما في ذلك مادتي السميد والشعير الأساسيتين في معيشة السكان مما ترتب عن ذلك تدهور الحالة الصحية لسكان هذه المراكز بصفة عامة وأصبح أولئك السكان يتعرضون بالفعل للموت البطيء.

فقد جاء في كراسة ملاحظات الراهب "جاك بومون" السالف الذكر بتاريخ 14 -16 أكتوبر 1959: "رأيت أطفالا يموتون من الجوع، إنهم أطفال برزت عظامهم من تحت البشرة، وأصابتهم الأمراض والحمى المختلفة ولم يجدوا أي علاج. ففي أحد المراكز... يوجد 1200 نسمة فإن الطبيب لا يزوره إلا مرة في الأسبوع وأحيانا مرتين، والأدوية غير موجودة إطلاقا.

ويضيف الراهب "جاك بومون": "رأيت طفلا يبلغ عمره 13 سنة وهو مريض بحمى المستنقعات ولـــم يتنـــاول ســوى قرص كيـنين(Quinine) واحد في مدة عشرين يوما، ومات ثلاثة أطفال آخرين بسبب قلة التغذية، لأنهم كانوا يتناولون قليلا من القهوة والقمح أثناء فطامهم. ورأيت أطفالا أنهكتهم الحمى والبرد فلم يكتمل نموهم ورافقهم الشحوب والأمراض المختلفة دون أن يجدوا حتى قرصا واحدا من كينين (Quinine) لإيقاف الحمى. لقد رأيتهم يرتجفون من الحمى وهم نائمون على الأرض بدون غطاء.

كما يضيف الراهب "جاك بومون" قائلا: "لقد زرت عدد من المراكز تتوفر على غطاء واحد يشترك فيه أحيانا 13 شخصا يتغطون به جميعا في خيمة واحدة... إن نسبة الوفيات قد ارتفعت بعد إنشاء مراكز التجمع بحيث مات 500 طفل من مجموع 1000 طفل في أحد المراكز مما يدل دلالة واضحة على أن الحالة الصحية متدهورة جدا، وأن الحرب و سوء التغذية قد زادتها سوءا".

إن سكان مراكز التجمع أصبحوا فريسة للأمراض المختلفة وخاصة الأمراض الخطيرة والمعدية منها كمرض السل القاتل، الذي كاد أن يصير من الأمراض التاريخية في الجزائر وذلك بسبب فقدان أجسادهم لعوامل المناعة كما جاء في تصريح الأسقف "رودان" لجريدة "la Croix" الفرنسية[50]، حيث يقول:

"في كل المستشفيات يلاحظ الأطباء والممرضات أن مرض السل الذي كان قد بدأ يقل منذ عشر سنوات عاد ينتشر بشكل مفزع بسبب قلة التغذية وخاصة بين الأطفال. وفي كثير من المستشفيات لاحظ المسؤولون أن الأدوية لم تعد تؤثر في المرض، لأنهم أصبحوا في حالة ضعف خطيرة جدا ويجب أولا تغذيتهم ثم إعطائهم الدواء بعد ذلك".

وورد في تقرير طبي رسمي فرنسي أذيع ونشرته جريدة " le Monde" الفرنسية[51]، جاء فيه بالخصوص:

"رغم أن الإحصاءات المدققة لم يقع ضبطها فيما يخص الوفيات فمن الملاحظ أنه يموت في كل يوم طفل في كل مركز وبصفة عامة يموت طفل كل يومين في المراكز التي يبلغ عدد سكانها حوالي ألف شخص.

ويضيف التقرير الطبي: "وكما يلاحظ أن الحالة الصحية للسكان بلغت من التدهور حدا جعل الأدوية نفسها لم يعد لها أي تأثير على أجهزة مقاومة الأمراض للسكان".

وقد أكد "الكردينال جيرلي" على تفشي الأمراض المختلفة في أوساط سكان مراكز التجمع ومن بينها مرض السل، وذلك من خلال التصريح الذي أدلى به لجريدة "le Monde" الفرنسية[52]، حيث يقول:

"ليس غريبا بعد هذا أن نجد مرض السل ينتشر بشكل رهيب بين سكان مراكز التجمع و ليس غريب أيضا أن نجد عدد المشلولين والمشوهين والمصابين بأمراض عقلية في تزايد مستمر".

وتكشف من جهتها جريدة "France- Soir" عن وجود مرض قد انتشر هو الآخر إلى جانب مرض السل والأمراض العقلية، حيث يقول كاتب التحقيق:

"إن عسر الهضم ومرض السل المنتشران بشكل جماعي، ولا أدري ماذا أيضا؟ إن الواجب يفرض حقن الأطفال بحقن (ب.س.ج B.C.G) وعزل المرضى الآخرون بالأمراض المعدية. ولكن لا توجد أماكن كافية في المستشفيات لسكان القرى "مراكز التجمع". وقد رأيت النساء يضممن إلى صدورهن أطفالا أصبحوا عبارة عن هياكل عظمية محطمة، ولم أسمع أو ألاحظ في مراكز التجمع طفلا يضحك أو يصيح صيحة اللعب.

ويضيف كاتب التحقيق: "كانت إمرأة عجوز تبتسم، إنها زبيدة جاءت من الجبل مع ابنتها عائشة وأحفادها الثلاثة و قد ماتت عائشة، ومات أصغر الأطفال، أما أكبرهم فقد أصبح مشلولا".

وفيما يلي شهادة أوردها تقرير الموظفين الرسميين الفرنسيين السالف ذكره و الموجه إلى السيد "ديلوفري" الحاكم العام جاء فيها بالخصوص:

"...إن هذه الملاحظات التي سنقدمها مبنية على المشاهدات المسجلة ففي قرية تقع (بوادي الصومام) يبلغ عدد الأطفال فيها 900 طفلا يموت منهم طفل في كل يوم. وفي قرية تقع بالونشريس يبلغ عدد سكانها 1100 نسمة من بينهم 600 طفلا توفي أغلبهم. وقد لوحظت قاعدة عامة في هذا الميدان وهي أن "مركز التجمع" الذي يبلغ سكانه 1000 نسمة يموت فيه طفل كل يومين. حيث بلغت الحالة السيئة للسكان درجة من السوء والتدهور أصبحت معها الأدوية غير مؤثرة".

وقد اعتبر مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد من 29 -31 ماي من سنة 1959 أن عملية ترحيل المواطنين الجزائريين من إقامتهم الأصلية ووضعهم في "مراكز التجمع" في انتظار الموت البطيء اعتبرها المؤتمر جريمة في حق الإنسانية ككل، حيث ورد فيه بالخصوص:

"... نظرا إلى أن هذه الحرب الدامية قد تسببت في نقل جماعي للمدنيين الجزائريين إلى المحتشدات، نقل إستهدف به أكثر من مليونين من السكان أغلبهم نساء و أطفال و شيوخ وهو ما يساوي خمس مجموع سكان القطر الجزائري. و في هذه المحتشدات يتعرض للموت 300 في الألف من المدنيين، و هي نسبة قد اعترف بها المحققون الفرنسيون أنفسهم، بحيث تجعلنا نطلق عليها إسم جريمة إبادة الشعوب..."[54].

نماذج من شهادات عن وضعية مراكز التجمع:

ارتأينا أن نضيف إلى ما سلف ذكره شهادات مختلفة عن سكان "مراكز التجمع" ابتداء من ترحيلهم إلى غاية إبادتهم بشهادات أخرى صدرت عن الصحافة الفرنسية والجيش الاستعماري، وكذا المواطنين الذين عاشوا جحيم "مراكز التجمع" وهي تعتبر في نظرنا شهادات في غاية الأهمية لأنها تسلط الأضواء على الجوانب المختلفة لحياة المواطنين داخل"مراكز التجمع" حتى و إن كانت التفاصيل التي أبرزتها هذه الشهادات وخاصة الفرنسية منها تعتبر تفاصيل جزئية أي غير مكتملة لكونها ركزت على جوانب معظمها هامشية، دون أن تتطرق للجوانب التي تبرز الصورة الحقيقية لمعاناة المواطنين داخل هذه المراكز الجهنمية.

- **الشهادة الأولى،** قدمتها جريدة " le Figaro" الفرنسية من خلال التحقيق الذي عاد به أحد مبعوثيها الخاص إلى الجزائر. و يتعلق هذا التحقيق بمركز "بيسمبورغ" الكائن بناحية القل في الشمال القسنطيني. حيث يقدم الصحافي وصفا شاملا لهذا المركز، فيقول[55]:

"يعيش في هذا المركز 2774 نشمة منذ عامين. وتوجد به 123 خيمة متراصة تحت شجر الصنوبر و57 كوخا مغطاة بالتبن و47 دارا حجرية. وفي كل خيمة أو مسكن يعيش نحو 15 فردا وصار من

المتعذر وصف حالة البؤس التي يتخبطون فيها منذ شهر جوان 1957. وقد دخلت إحدى المخيمات فوجدتها شبه نظيفة، إلا أنني سرعان ما غادرتها. فمن المستحيل أن يعيش الإنسان في مثل هذه المخيمات.

ومن الجدير بالذكر أنه يوجد بهذا المركز 1960 طفلا لا يذهب كلهم إلى الكتاب، لأنه ليست لهم من الملابس سوى قميص مهلهل لا يغطي إلا النصف الفوقي من الجسد. وفي الظرف الراهن هناك مصدر واحد يقتات منه سكان المركز ألا وهو الدقيق الذي توزعه الإدارة المختصة (S.A.S) على أساس 120 غراما لكل فرد في اليوم الواحد... كما توزع هذه الإدارة على الأطفال نصف لتر من الحليب مرتين في الأسبوع، و نظرا لقلة هذه المادة فإن التوزيع مقصور على 250 طفل فقط. أما الآخرون فإنهم يعيشون كما شاءت الصدف.

ويضيف الصحافي: "وبالنسبة للمواد الغذائية الدسمة فإنها لم توزع إلا مرة واحدة خلال الثمانية أشهر الأخيرة. وكل ما أمكن فعله من طرف الصليب الأحمر الفرنسي فهو توزيع 100 ليتر من الزيت. ونظرا لكثرة المحتاجين فإن تلك الكمية وزعت بين 100 طفل. وقد اطلعت على عدة أرقام ومعلومات أخرى فوجدت مثلا أن السكر لم يوزع قط منذ عام كامل، وكذلك الحمص

والصابون... ثم ينهي الصحافي الفرنسي تحقيقه بتوجيه هذا السؤال: ماذا يجب أن نفعل لإنقاذ مركز (بيسمبورغ)؟".

وكما لاحظنا فإن الصحافي الفرنسي لم يشر و لو إشارة طفيفة إلى ما كان يتعرض له سكان المركز المذكور من مضايقات وتعذيب، واعتداءات على الحرمات من طرف الجنود الفرنسيين والحركة والقومية بالليل وبالنهار على حد سواء. كما حاول أن يتظاهر بالحياد التام وهو يستعرض المأساة التي كان يعيشها سكان المركز ولكنه يفتضح أمره عند طرحه السؤال السالف الذكر، الذي أراد أن يتجاهل من خلاله تماما من الذي زج بالمواطنين في جحيم هذا المركز و غيره من بقية المراكز؟ وما هو الحل الأمثل لعودة أولئك المواطنين إلى حياتهم الطبيعية، و إقامتهم الأصلية. و الذي هو في نظرنا أصبح معروف لدى الخاص و العام، والمتمثل في ترك الحرية للشعب الجزائري ككل ليقرر مصيره بنفسه دون ضغط أو إكراه من أي أحد.

- **الشهادة الثانية،** قدمها ضابطان فرنسيان[56] تبرز أحد الجوانب التي كانت تلازم سكان مراكز التجمع في حياتهم اليومية، والمتمثلة في إخضاعهم للعمل النفسي، الذي كان يمارسه الضباط الفرنسيين المختصين عليهم بطرق مختلفة حتى

يتسنى لهم احتواء عدد كبير من بينهم في صفوفهم بحيث يكلفونهم القيام بمهام متعددة في أوساطهم.

يقول الضابط الأول: "توجد في جهة الاصنام (الشلف) مراكز التجمع لكنها من نوع خاص، إذ تجمع ما يقرب من 600 إلى 800 عائلة. وأول عمل يقع البدء به هو فصل الرجال عن النساء. فينقل الرجال إلى مخيم يطلق عليه (مخيم غسل الأمخاخ) وخلال الأسبوع الأول يجمع كل يوم من 400 إلى 500 شخص ويسلط عليهم العمل النفسي، فيصور لهم الضابط دور فرنسا في التمدن والحضارة وينتقد أمامهم جبهة التحرير الوطني ومبادئها. وفي الأسبوع الثاني يكلف الجزائريون بتوجيه الأسئلة إلى الضباط المختصين في (غسل الأمخاخ) وفي الأسبوع الثالث يكلف كل جزائري بانتقاد نفسه علانية وأمام جمهرة السكان.

وينهي الضابط شهادته: "إن هذه الكيفية هي التي تعتمد عليها القيادة لتجنيد بعض الأعوان مع أنه لا يمكن الوثوق في أناس يجندون بهذا الأسلوب".

أما الضابط الثاني فيقول عن العمل النفسي: "...أنتم تعرفون قطعا حكاية مركز "روشيمو" الذي يشرف عليه المسمى "قاسطون" فقد قرر هذا القائد أن يدخل تعديلات على نظام مراكز التجمع ورآى وجوب حذف لباس (الشاشية) و (البلغة)

لكي يتفرنس الجزائري فاشترى 1000 بيري للرجال و1000 سروال من نوع بلوجين للنساء. وطالب الجميع بالمشي على نغمة (البوق العسكري)، الرجال من جهة و النساء من جهة أخرى، و القائد هو الذي يوزع العمل. إن هذا المخيم هو مخيم التهدئة المثالية".

- **الشهادة الثالثة،** قدمها ثلاثة مواطنين من الذين عاشوا جحيم مركز "فج امراو" الواقع بناحية سوق أهراس، وتم تحريرهم بالقوة من قبل جيش التحرير الوطني يوم 28 نوفمبر 1960. وقد اتصلت جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني[57] بهؤلاء المدنيين الناجين من معسكرات الموت البطيء. وجاء في تقديمها للحديث الذي أجرته معهم "... يحسب من رآهم أنهم هياكل موتى خرجت من قبورها ولم يدب فيها نسيم الحياة بعد، إن أغلبيتهم أطفال و نساء وشيوخ عجز ولكن في هذه الأجسام النحيلة والوجوه الشاحبة بقيت روح وطنية لا تزعزعها الأحداث و إرادة لم تخن أمام وحشية الاستعمار الفرنسي المجرم...".

و نقدم فيما يلي شهادات المواطنين الثلاثة:

المواطن الأول، يدعى عمايدية علي بن رمضان من أولاد مومن بجهة سوق أهراس، يقول:

"جمعنا الجيش الفرنسي بالقوة في معسكر "فج امراو" في أواخر سنة 1956، وكانت لي أرض تبعد عن مركز "فج امراو"

بحوالي 10 كيلومتر أعيش من فلاحتها ومن تربية الأغنام. ومنذ أتوا بنا إلى المركز منعونا من حراثة أرضنا وأحاطونا بالأسلاك الشائكة التي يبلغ ارتفاعها أكثر من عشرة أمتار وأصبحنا نقيم في أكواخ ضيقة جدا بحيث أن العائلة المكونة من عشرة أشخاص مثل عائلتي تنام كلها في كوخ لا يزيد طوله عن مترين فتتحشر فيه كأنها (سردينة) وهذه الأكواخ مبنية بالطوب ومغطاة بالديس، فإذا نزل المطر إمتلأ الكوخ بالماء وأصبح كالبركة القذرة، ومع هذا لا يوجد عندنا غطاء فنحن نفترش الأرض، وتتغطى العائلة كلها بغطاء واحد ممزق من جهات عديدة. ومركز "فج امروا" مركز كبير يوجد فيه حوالي 700 نسمة أغلبهم من النساء والأطفال وبعض الشيوخ العجز لأن أغلبية الشبان التحقوا بجيش التحرير الوطني، والباقي قتلهم الجيش الفرنسي أو وضعوا في السجن، وهم يجبرون النساء على العمل في المركز لصالح الجيش الفرنسي ولا يدفعون لهن أجرا، ويجبرون الرجال على العمل في بناء الطرق والحصون العسكرية ولا يدفعون لهم قليلا من أجورهم إلا بعد أشهر من الانتظار، وإذا ذهب أي شخص يطالب بحقه ناله الضرب و الشتم و التعذيب.

ويضيف المواطن: "و نتيجة لكل هذا أصبحنا نعيش في عذاب وبؤس لا نظير له وهم يميزون بيننا في التموين، فالبعض يعطونهم

شهريا قليلا من القمح والشعير ولا يزيدون عن ذلك، والبعض الآخر يجردونهم من كل شيء حتى يكاد يقتلهم الجوع وتنتشر فيهم الأمراض. وإلى جانب هذا يمنعوننا منعا باتا من مغادرة المركز، فأرضنا قريبة منا تنتظر منذ سنوات أن يختلطها المحراث لتجود لنا بالخبز والحياة... كما لا يسمحون لبعض الناس من الخروج من المركز إلا تحت الحراسة المشددة. ومن أجل تحقيق مصالح الجيش الفرنسي كان يأخذ هذا الأخير المواطنين معه ليحرثوا الأرض التي انتزعها من السكان وأصبحت ملكا له أو ليجمعوا الأخشاب من الغابة من أجل إقامة التحصينات العسكرية...ويسمح لهم أن يأخذوا قليلا من الحطب إلى بيوتهم. ولكنه يمنعنا من إشعال النار في الليل، فإذا رأى الجنود الفرنسيون في كوخ أحدنا نارا يتدفأ بها من البرد الشديد يطلقون عليه نيران رشاشاتهم. وكذلك من وجدوه خارج الكوخ يقتلونه أو يضربونه أو يأخذونه إلى السجن. وأنا شخصيا لم أر القمر بالليل منذ سنوات.

وقد أنهى المواطن حديثه عن عمليات التعذيب التي كان يتعرض لها سكان مركز "فج امراو" حيث يقول:"ألقي علي القبض سنة 1957 وبقيت مكتفا مدة 35 يوما وعذبت بالكهرباء مدة 12 يوما وكان "اليوتنان توما" يقوم بضربي وتعذيبي بالكهرباء. وحين فر أحد الجزائريين المجندين بالقوة في الجيش الفرنسي من "فج

امراو" والتحق بجيش التحرير الوطني جمع "اليوتنان" المذكور كل السكان وفصل النساء عن الرجال وأمر الجنود بضرب الجميع والإعتداء عليهم ثم أخذ 12 شخصا إلى السجن وعذبهم وأصبح بعضهم من المفقودين الذين لا نعرف شيئا عن مصيرهم. وقد وصلت هذه الأخبار إلى جيش التحرير الوطني فقتل هذا الضابط المجرم وانتقم للأبرياء العزل. وأخيرا هجم جيش التحرير على مركز "فج امراو" وقضى على قوات العدو وحرر الشعب من تبعية الوحوش المعتدين وأصبحت الآن هنا بين إخواني حرا طليقا وإني أشعر كأنما ولدت من جديد وبعثت من القبر لأتنسم حياة الحرية و العزة".

المواطن الثاني، يدعى شرابشة فرحات بن العيد، يقول: "كنت أمتلك سبعين هكتارا حين جمعنا الجيش الفرنسي بالقوة في فصل الصيف وقد تركت أرضي وبعضها محصود والبعض الآخر ما يزال سنابل قائمة ولم أستطع أن أجني ثمرة عملي ومنتوج أرضي الطيبة. ومنذ أن جاءوا بنا إلى معسكر "فج امراو" مرت علينا أربع سنوات وكأنها الجحيم الأبدي الذي لا يمكن الإفلات منه.لم أكن أنتظر أن يأتي يوم الخروج من هذا الجحيم وأنا حي لأني شيخ طاعن في السن وقد جعلتني هذه السنوات الأربع التي قضيتها مع عائلتي في البؤس والعذاب، لا أفكر في غير نهايتي القريبة وكنت مقتنعا أن

الموت فقط هو الذي سينقذني من أيدي الوحوش الآدمية ومن عذاب مركز التجمع، ولو قال لي إنسان أن يوم حريتك وخلاصك قريب لقلت له هذا مستحيل لكثرة ما عانيته على يد الجيش الاستعماري المجرم.

ويسترسل السيد شرابشة فرحات في حديثه الممزوج بالحسرة والحزن والألم، قائلا: "إن لي أربعة أبناء إلتحق ثلاثة منهم بجيش التحرير الوطني من قبل و بقي لي ولد واحد حرره جيش التحرير معي في هجومه ليلة 28 نوفمبر 1959 على مركز "فج امراو" وأنا سعيد لأن إبني سيلتحق بجيش التحرير ولأني أنا وعائلتي أصبحنا أحرارا أعزاء بعد طول مذلة وهوان. و أتمنى لو كان سني أقل وكانت عيوني سليمة لأستطيع أنا أيضا أن أجاهد مع إخواني ضد الاستعمار الفرنسي المجرم.

ويواصل السيد شرابشة حديثه بمرارة عن السنوات الصعبة التي قضاها مع عائلته خلف الأسلاك الشائكة حيث يقول: "أربع سنوات مرت علينا وأنا أنظر كل يوم من خلف الأسلاك الشائكة إلى أرضي التي أصابها ما أصابنا من البؤس و العذاب... ولم نكن نعرف في هذه الأعوام الأربعة أي معنى للفرح والسعادة عدا في الليالي التي تقصف فيها مدفعية جيش التحرير الوطني المراكز العسكرية الفرنسية بوابل نيرانها. حيث كنا نسمع ونلاحظ

الجنود الفرنسيين يتصايحون في خوف وفزع و يفرون إلى خنادقهم المحصنة، وعندئذ نشعر بالاعتزاز و الفرح رغم ما نحن فيه من بؤس وعذاب.

وبعد ذلك يتطرق السيد شرابشة إلى العمل النفسي الذي كان يقوم به ضباط المصلحة الإدارية المختصة (S.A.S) داخل المركز باستمرار فيقول:

"كان ضباط المصلحة الإدارية المختصة (S.A.S) يجمعوننا كل يوم سبت ليخطبوا فينا ويقولون لنا أن الثوار يضربون في الليل فقط ويهربون لأنهم ضعفاء. وقد كنت أضحك في داخل نفسي و أتذكر صور الجنود الفرنسيين وهم يختفون في خنادقهم لأية طلقة يسمعونها. ويكفي أن يرونا نختبئ في منازلنا حتى يسرعوا إلى الهرب نحو خنادقهم لأنهم كانوا يعتقدون أننا على علم بهجوم متوقع من جيش التحرير الوطني وهم من شدة تخوفهم وشكوكهم فينا يختلقون كثيرا من الحيل لإيقاعنا في شراكهم فيخرجون مثلا من المراكز خفية ثم يأتون من جديد ويدقون على الأبواب ليلا ويستعملون الخونة الذين يقولون لنا نحن إخوانكم الثوار إفتحوا لنا الباب فإذا فتح أحد بابه قتلوه فورا، و إذا لم يفتح رموا عليه بعض الحجارة و ذهبوا وقد أدركت حيلتهم وأوصيت إبني أن ينظر في الليل لأن نظره سليم وقوي فإذا رأى القادمين

يقطعون الأسلاك، فندرك أنهم فعلا إخواننا المجاهدون لأن العدو لا يقطع أسلاكه...

وينهي السيد شرابشة حديثه قائلا: "وبعد أن يئسنا من الخلاص جاء جيش التحرير الوطني ليلة 28 نوفمبر وحررنا من المركز المشؤوم الذي عانينا فيه ما عانينا من الضرب والشتم والتعذيب ومن الجوع والعري والبرد والأمراض. وأنا اليوم أتمنى أن أرى كل إخواني أبناء الجزائر أحرارا مثلي متخلصين من تبعية العدو وذلك ما سيحققه جيش التحرير الوطني طال الزمن أم قصر".

المواطنة الثالثة، تدعى فاطمة ماجري تبلغ من العمر خمسة وخمسين عاما، تقول: "قبل أن يجبرونا على مغادرة مزرعتنا والاحتشاد في معسكر "فج امراو" كنا عائلة غنية ولكننا كنا نعيش في جو من الإرهاب الدائم لأن العسكر الفرنسيين كانوا يقنبلون منازلنا و يعذبون رجالنا و يعتدون علينا ويسلبون منا أمتعتنا وقد أخذوا من منزلنا الأغطية والأفرشة والأواني وحلي النساء واستولوا على الماشية ثم جاءوا بنا إلى المركز. ومنذ ذلك اليوم ونحن في جو خانق فإذا حل الظلام يمنعوننا من إشعال النار حتى أن كثيرا من النساء يأتيهن المخاض فيلدن في الظلام والبرد. لقد منعوا عنا حتى الماء فإذا ذهبنا للسقي يقول لنا العسكر خذوا ماء البرك

أو انتظروا حتى تشرب خيولنا من ماء الحوض ثم خذوا منه لأن خيلنا أفضل منكم.

وعندما تطرقت السيدة فاطمة إلى المعاملات الوحشية التي كان يتعرض لها سكان المركز من قبل الجنود الفرنسيين وعملائهم من الحركة والقومية اكتفت بالتركيز في حديثها على حادث عاشه السكان، لأنه ترك بصماته في أوساطهم ولم يمح أثره من نفوسهم مهما حاولوا ذلك... حيث تقول:

"في إحدى المرات فر بعض الشبان من المعسكر والتحقوا بجيش التحرير الوطني فجاء ضابط الشؤون الأهلية (S.A.S) ومعه عدد كبير من القومية والجنود الفرنسيين وأشعلوا النار في مساكن عائلات الشبان الفارين وتركوا النساء والأطفال يحترقون داخل منازلهم كالأخشاب، ثم جمعوا كل الرجال الموجودين في المركز وشتموهم وضربوهم وأخذوا منهم عددا كبيرا لم نعرف مصيرهم حتى الآن. وكان عندي إبن شاب اتهمه ضابط (S.A.S) بأنه يتصل بجيش التحرير ويبعث له المؤونة فسجنه في مخبأ تحت الأرض مدة أربعة أشهر وثمانية أيام وعذبه تعذيبا منكرا ومنع عنه الطعام و الماء. وحين ثبت أن التهمة باطلة أطلق سراحه وقال له سنقتلك إذا سمعنا عنك شيئا آخر. وقد صار إبني هيكلا محطما لم نعرفه حين رأيناه يعود إلينا.

وتنهي السيدة فاطمة حديثها بقولها: "... إننا لم ننج طوال الفترة التي قضيناها في المركز من مضايقاتهم فهم يبيتون يسترقون السمع لحديثنا داخل المنزل وكل من سمعوه يتكلم عن جيش التحرير الوطني أوعن فرنسا فمصيره السجن أو القتل...".

ويمكن أن نختم هذه الشهادات بشهادة صدرت من قبل إحدى أحرار الفكر الفرنسي إنها سيمون دي بوفوار(Simone de Beauvoir) حيث تقول[58]:

"فمنذ عام 1954، ونحن جميع الفرنسيين - شركاء في جريمة قتل جماعي أتت، تارة باسم القمع وطورا باسم إشاعة السلام، على أكثر من مليون ضحية، رجالا ونساءا، شيوخا وأطفالا حصدوا بالرشاشات خلال عمليات: المداهمة والتفتيش، أو أحرقوا أحياء في قراهم، أو ذبحوا، أو بقرت بطونهم أو عذبوا حتى الموت. قبائل برمتها أسلمت للجوع، للبرد، للضرب، للوباء في "مراكز التجمع"، التي ما هي في الواقع سوى معسكرات استئصال، ومواخير عند الاقتضاء للنخبة من فرق الجيش، حيث يحتضر الآن أكثر من خمسمائة ألف جزائري وجزائرية حتى أن أكثر الصحف اعتدالا راحت تغدق علينا أبشع النعوت، وتتهمنا بالقتل، والسجن، وقنص الإنسان...".

وتبقى الأمهات ترددن على مسامع أطفالهن في كل الأوقات العصيبة والذين كانوا يعانون من الأمراض والآلام التي كانت تنهش أجسادهم الطرية داخل مراكز الموت البطيء[59]:

"ألا تعرف يا طفلي أن فرنسا الكبيرة والعظيمة، عاقبت أجدادك وآباءك وحتى الجيل الرابع من الجزائريين بسبب جرم ارتكبوه. جرمهم هذا هو رغبتهم في العيش بحرية، الحرية جميلة يقول الوزير الفرنسي، وتقول عناوين الصحف الفرنسية الحرية هي أثمن ما على سطح الكرة الأرضية. ولكن حرية الشعب الجزائري تعني في نظرهم تهديد الكثير من الأشياء الثمينة الأخرى..."

والواقع أن إنشاء السلطات الاستعمارية الفرنسية لأكثر من ألفين وخمسمائة "مراكز للتجمع" عبر أنحاء القطر الجزائري، وحشدها في كل مركز سكان عشرات القرى والدواوير التي حولتها إلى مناطق محرمة، جعل من الصعب على قوات الجيش الاستعماري الفرنسي التحكم في العدد الهائل لسكان المحتشدات. وترتب عن ذلك ظهور مناضلي وأنصار جبهة التحرير الوطني، الذين تمكنوا من القيام بنشاطهم الثوري داخل تلك المراكز، حيث أسسوا خلايا الجبهة و دعوا السكان للالتفاف حول جبهة وجيش التحرير الوطني[60].

وإلى جانب ذلك كان المكلفون بمهام التوعية والتعبئة يقومون بما يلي:

1 - شرح الغرض من الثورة لكي يؤمن كل فرد بعدالة القضية التي يكافح من أجلها الشعب وبقيمة التضحية التي يقدمها.

2 - تعزيز الروح المعنوية لكي يستطيعوا مقاومة قسوة الحرب الطويلة الأمد، الكثيرة النفقات الثقيلة التبعات.

3 - القيام بأعمال الدعاية المضادة لدعاية العدو وذلك لإثبات بطلانها، وخلق شعور الكراهية نحو العدو.

وقد التف سكان "مراكز التجمع" نتيجة ذلك حول جبهة وجيش التحرير الوطني، وأصبحوا يحققون معجزات يومية داخل مراكزهم، وذلك بفضل جهود العائلات المحتقرة المهانة، التي فقدت معظم رجالها وشبابها من خلال تنظيم صفوفها ومقاومتها للعدو بمختلف الأساليب والوسائل ومشاركتها في الثورة بإمكانياتها المتواضعة بحيث كانت ترسل من داخل المراكز المطوقة المؤونة والمعلومات التي تخدم جيش التحرير الوطني في مواجهته لقوات العدو الشرسة.

أصبح أغلب سكان "مراكز التجمع" ينظمون أنفسهم كما كانوا من قبل في القرى والمداشر. حيث يؤسسون المجالس الشعبية

السرية ويجمعون التبرعات والاشتركات الرمزية، ويقومون بالاتصالات مع جيش التحرير الوطني، ويتلقون في نفس الوقت أوامر جبهة وجيش التحرير الوطني، بل وصل الأمر بالسكان في بعض المراكز إلى تأسيس مخابئ (مقرات) لجنود جيش التحرير الوطني داخلها. كما كان الفدائيون يتسربون ليلا إلى داخل تلك المراكز.

وعن تنظيمات سكان مراكز التجمع ومقاومتهم للعدو بكل الوسائل يقول السيد عمايدية علي بن رمضان الذي كان ينتمي إلى مركز التجمع بـ "فج امراو":

"إن الشعب نفسه داخل الأسلاك الشائكة أقام مجلسا شعبيا وكانت له طرقه الخاصة في الاتصال بجيش التحرير الوطني وإمداده بالمعلومات عن تحركات الجيش الفرنسي وعن الخونة المتعاونين معه، بل تمكن المجلس الشعبي نتيجة التنظيم والسرية إلى الحصول على الأسلحة والذخيرة وكان كلما ألقى الجيش الفرنسي القبض على أحد الأشخاص من العاملين في صفوف جيش التحرير الوطني أو قتله إلا وحل شخص جديد محله، مما أدى بالجيش الفرنسي إلى أن يعتقل كل من يشك فيه ويعذبه قصد معرفة أعضاء المجلس الشعبي للمركز"[61].

وقد بلغ سكان "مراكز التجمع" درجة من الوعي السياسي، والحماس الثوري لا مثيل لهما. فكان النساء في هذه المراكز يرفضن التحدث إلى نساء الحركة و القومية ولا يقبلن زيارتهن أو مرافقتهن لجلب الماء. كما كن يستولين على كثير من الملابس العسكرية للجنود الفرنسيين ويرسلنها إلى جنود جيش التحرير الوطني نتيجة استعمالهن من قبل الجيش الفرنسي في غسل ملابس جنوده. ونجد الأطفال رغم الأمراض التي كانت تنخر أجسادهم الطرية يرددون الأناشيد الوطنية ومن بينها: من جبالنا طلع صوت الأحرار يناديا إلى الاستقلال، شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب، إلخ. بالإضافة إلى تقليدهم جنود جيش التحرير الوطني حيث يشكلون الأفواج والكتائب، ويسخرون من الجنود الفرنسيين الجبناء ويتوعدونهم بالموت على يد أبطال جيش التحرير الوطني[62].

غير أن الظاهرة التي أصبحت الطابع المميز لسكان مراكز التجمع تتمثل في فرار الأشخاص أو العائلات من "مراكز التجمع" إلى الجبال للالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني. وإذا تعذر عليهم ذلك فإنهم يفضلون العيش في الغابات بدون مأوى و لا طعام و لا غطاء... على أن يبقوا في تلك المراكز التي كانوا يتعرضون

فيها للموت البطيء، ولكل أساليب الاستنطاق ووسائل التعذيب التي يسلطها عليهم زبانية الاستعمار في كل وقت.

وقد بلغت حالات الفرار نسبة عالية في مناطق القل (ولاية سكيكدة حاليا)، والقبائل الصغرى (ولاية بجاية حاليا) حيث اضطر الجيش الفرنسي بأن ينظم حملات تطهيرية عديدة من أجل جمع السكان مرة أخرى من المناطق التي سبق له أن أفرغها من سكانها وجعلها مناطق محرمة وصار الجنود الفرنسيون يطاردون الأشخاص الفارين من مناطقهم الأصلية مثل الحيوانات المتوحشة.

وبذلك لم تنجح الخطة التي طبقها جنرالات فرنسا المتمثلة في نقل السكان إلى "مراكز التجمع" حتى يتسنى لهم عزل جيش التحرير الوطني عن الشعب، وإضعاف قوة جبهة التحرير الوطني وطاقاتها النضالية وإمكانياتها المادية والعسكرية. كما أنهم فشلوا فشلا ذريعا في الميدانين السياسي والنفسي رغم الإمكانيات الضخمة التي وظفوها لإنجاح هذه العملية الجهنمية، إنهم لم يستطيعوا أن يقضوا على المقاومة الذاتية للسكان وإنما زادوه قوة وصلابة وتماسكا أكثر من أي وقت مضى. حيث أن سياسة التجويع والآلام والمحن والمصائب التي يعجز القلم عن وصفها، زادته صمودا وتحديا وعمقا في الوعي وأملا في إحراز النصر الكبير.

الهوامش

(1) - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة الأخبار "مراكز التجمع"، نشرة ديسمبر 1960، ص 7.

(2) - للاطلاع أكثر على المعلومات المتعلقة بأصناف المعتقلين و الحياة اليومية داخل المعتقلات و السجون و المراكز الأمنية المختلفة، و أشكال التعذيب التي كان يمارسها الجلادون على أجسادهم و كذا التنظيمات الثورية التي أوجدتها جبهة التحرير الوطني (النظام) في أوساط المعتقلين بهدف توعيتهم و تعبئتهم، أنظر:

- أحسن بومالي، قيام الثورة الجزائرية و التعبئة الجماهيرية في الفترة ما بين 1954 - 1956 أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في علوم الإعلام و الاتصال بجامعة الجزائر (دون نشر)، 2001، ص 365 - 379.

(3) - حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الثالثة، المنعقد بتيزي وزو من 7 - 8 فيفري 1985، ص 32.

(4) - للمزيد من المعلومات، أنظر:

- يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، الطبعة الأولى، الجزائر: دار البعث للطباعة و النشر، 1980، ص 392.

(5) - حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الأولى، المنعقد بباتنة من 28 - 27 جانفي 1985، ص 63.

- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الخامسة، المنعقد بوهران من 9 - 11 فيفري 1985، ص 27.

- حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي للولاية الثالثة، مرجع سابق، ص 32.

(6) - حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الرابعة، المنعقد بالبليدة من 8 - 10 ماي 1985، ص 102.

(7) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة في تونس، في تاريخ 1959/10/19، عدد 53.

(8) - France- Soir, le 10/6/1960.

(9) - le Monde, le 10/6/1960.

(10) - le Monde, le 10/6/1960.

(11) - France- Soir, le 20/4/1960.

(12) - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة الأخبار، "مراكز التجمع"، مرجع سابق، ص 17.

(13) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة في تونس، في تاريخ 1959/10/19، عدد 53.

(14) - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة الأخبار، مرجع سابق، ص 17.

(15) - France- Soir, le 20/4/1960.

(16) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة في تونس، في تاريخ 1959/5/8، عدد 42.

(17) - الجنيدي خليفة <<غسل المخ>>، حوار حول الثورة، الجزء الأول الصادر عن المركز الوطني للتوثيق و الصحافة و الإعلام، الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،

1986، ص 412.

(18) - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة الأخبار، مرجع سابق، ص 17.

(19) - نفس المرجع الآنف الذكر، ص 17.

(20) - الطاهر لخلف، جريدة المساء، الصادرة بالجزائر في تاريخ 1995/5/15.

(21) - نفس المرجع الآنف الذكر.

(22) - Riou cherif Hanouvir, le 8/6/1960.

(23) - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة الأخبار، مرجع سابق، ص6.

(24) - حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للقاعدة الشرقية، المنعقد بالطارف من 16 - 17 أفريل 1987، ص 8.

(25) - تقرير الموظفين الفرنسيين إلى المندوب الفرنسي بالجزائر نقلا عن جريدة المجاهد (بالعربية) الصادرة بتونس في تاريخ 1959/5/1.

(26) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس في تاريخ 1959/5/8، عدد 42.

(27) - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة الأخبار، مرجع سابق، ص 7.

(28) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس في تاريخ 1959/4/16، عدد 40.

(29) - le Monde, le 14/4/1959.

(30) - la Croix, le 11/4/1959.

(31) - le Monde, le 18/4/1959.

(32) - الطاهر لخلف، مرجع سابق.

(33) - France- Soir, le 14/4/1960.

(34) - الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وزارة الأخبار، مرجع سابق، ص 10.

(35) - نفس المرجع الآنف الذكر.

(36) - الطاهر لخلف، مرجع سابق.

(37) - نفس المرجع الآنف الذكر.

(38) - حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الخامسة، مرجع سابق، ص 36.

(39) - le Monde, le 10/6/1959.

(40) - حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الثانية، المنعقد بقسنطينة من 30 - 31 جانفي 1985، ص 22.

(41) - حزب جبهة التحرير الوطني، المنظمة الوطنية للمجاهدين، تقرير الملتقى الجهوي لتاريخ الثورة للولاية الخامسة، مرجع سابق.

(42) - الجنيدي خليفة "محاولة فرنسا عزل الشعب في النطاق الداخلي و تطويق الحدود بالأسلاك المكهربة"، حوار حول الثورة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 436.

(43) - France- Soir, le 15/4/1960.

(44) - le Monde, le 18/4/1959.

(45) - le Monde, le 19/3/1959.

(46) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، في تاريخ 1959/5/1.

(47) - France- Soir,le 16/4/1960.

(48) - حسن أبو شيبة، حوار حول الثورة، الجزء الأول، مرجع سابق، ص 440.

(49) - le Monde, le 18/4/1959.

(50) - la Croix, le 11/4/1959.

(51) - le Monde, le 18/4/1959.

(52) - le Monde, le 19/3/1960.

(53) - France- Soir, le 15/4/1960.

(54) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، في تاريخ 1960/12/12، عدد 48.

(55) - le Figaro, le 25/2/1959.

(56) - le Monde, le 18/4/1959.

(57) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، في تاريخ 1960/12/12، عدد 48.

(58) - سيمون دي بوفوار، جيزيل حليمي، جميلة بوباشا، تعريب (محمد النقاش)، الطبعة الأولى بيروت: دار العلم للملايين، 1962، ص 5.

(59) - إيفه بريستير، في الجزائر يتكلم السلاح، ترجمة (عبد الله ف. كحيل)، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1989، ص 25.

(60) - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين، مرجع سابق، ص392.

(61) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، في تاريخ 1960/12/12، عدد 48.

(62) - المجاهد (بالعربية)، الصادرة بتونس، في تاريخ 1959/5/8، عدد 42.